وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأربعاء، 23 أغسطس 2023

أخبار الطاقة

النفط يتراجع مع احتمال شح الإمدادات وتعثر اقتصاد أكبر المستوردين

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت أسعار النفط الخام في تداولات أمس الثلاثاء مع انتظار السوق لمعرفة ما إذا كانت صادرات النفط العراقية عبر مرفأ جيهان النفطي ستستأنف، مما قد يخفف من ضيق الإمدادات الناجم عن خفض أوبك+، في حين يواصل الاقتصاد الصيني المتعثر تقويض توقعات الطلب العالمي.

وانخفض خام برنت 11 سنتا إلى 84.35 دولارا للبرميل. في حين تراجع عقد خام غرب تكساس الوسيط، الأميركي الأكثر نشاطا لشهر أكتوبر 10 سنتات إلى 80.02 دولارا للبرميل.

وارتفع عقد خام غرب تكساس الوسيط للشهر الأول الذي ينتهي في سبتمبر 17 سنتا إلى 80.89 دولارا للبرميل.

وشهد كلا العقدين أول خسارة أسبوعية لهما في ثمانية أسابيع، الأسبوع الماضي.

وقال بريان مارتن ودانييل هاينز، المحللان من بنك ايه ان زد، في مذكرة للعملاء: «كافح النفط الخام للحفاظ على ارتفاعه وسط مؤشرات على تخفيف ضيق الإمدادات».

وقال مصدر عراقي إن وزير النفط العراقي حيان عبدالغني وصل إلى العاصمة التركية أنقرة لمناقشة عدة قضايا من بينها استئناف صادرات نفط الشمال عبر مرفأ جيهان النفطي، وأوقفت تركيا صادرات العراق البالغة 450 ألف برميل يوميًا عبر خط أنابيب شمال العراق وتركيا في 25 مارس بعد حكم صادر عن غرفة التجارة الدولية، ويمكن أن يساعد دخول المزيد من النفط الخام العراقي إلى السوق في تخفيف أزمة إمدادات الخام عالي الكبريت مع قيام منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها (أوبك +) بتمديد تخفيضات الإنتاج وتعميقها.

وقال مسؤول نفطي إن وزير النفط العراقي سيلتقي مع نظيره التركي لبحث قضايا الطاقة وعلى رأسها استئناف تصدير النفط العراقي عبر ميناء جيهان التركي. ورفع العراق دعوى تحكيم في عام 2014 لدى غرفة التجارة الدولية ومقرها باريس بشأن دور تركيا في تسهيل صادرات النفط من كردستان العراق دون موافقة الحكومة الفيدرالية في بغداد.

وتقول الحكومة الفيدرالية العراقية إن شركة سومو المملوكة للدولة هي الجهة الوحيدة المخولة بإدارة صادرات الخام عبر جيهان، وقال العراق إنه من خلال نقل وتخزين النفط من كردستان وتحميله على ناقلات في جيهان دون موافقة بغداد،

انتهكت أنقرة وشركة الطاقة التركية الحكومية بوتاس أحكام اتفاقية خط الأنابيب العراقية التركية الموقعة في عام 1973.

وتريد تركيا التفاوض بشأن حجم الأضرار التي أمرت بدفعها في حكم التحكيم وتطلب أيضًا توضيحًا بشأن قضايا التحكيم المفتوحة الأخرى. وقال مسؤول بوزارة النفط مقرب من عمليات تصدير النفط في شمال العراق إن «وزير النفط العراقي موجود في تركيا لبحث العقبات التي تعيق استئناف صادرات النفط وكيفية حل القضايا العالقة».

وأمرت المحكمة الجنائية الدولية تركيا بدفع تعويضات إلى بغداد بنحو 1.5 مليار دولار عن الصادرات غير المصرح بها من قبل حكومة إقليم كردستان بين عامي 2014 و2018. وقال المسؤول إن «الأضرار التي أمر بها حكم التحكيم وقضايا التحكيم السارية التي لا تزال مفتوحة ضد أنقرة ستكون في قلب المناقشات».

وفي الوقت نفسه، استمرت الكآبة بشأن التوقعات الاقتصادية في الصين، ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، في الضغط على أسعار النفط وزيادة المخاوف بشأن الطلب على الوقود، وخفض البنك المركزي الصيني يوم الاثنين سعر الفائدة على الإقراض لمدة عام بشكل معتدل فقط مما أثار خيبة أمل السوق التي توقعت خطوات تحفيز أكثر قوة وسط خسارة سريعة في الزخم الاقتصادي.

وقالت مجموعة أوراسيا في مذكرة «الضعف الاقتصادي في الصين يؤثر على أسعار النفط وسيضع سقفا لها هذا العام، خاصة وأن بكين تبدو ملتزمة بتجنب التحفيز المالي واسع النطاق»، وقدر محللو جي بي مورجان أن نمو الطلب العالمي على وقود التنقل تباطأ إلى 0.6 مليون برميل يوميا على أساس سنوي للأسبوع المرجعي المنتهي في 12 أغسطس.

وقالوا إنه منذ بداية العام وحتى الآن، ومع خروج التأثير الأساسي للصين من الأرقام، انخفض نمو الطلب على وقود التنقل إلى 1.6 مليون برميل يوميًا مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ومن المتوقع أن تنخفض مخزونات النفط الخام والبنزين الأميركية الأسبوع الماضي، وذلك للحد من أسعار النفط، بينما من المقرر أن يصدر معهد البترول الأميركي بيانات في وقت لاحق من يوم الثلاثاء.

ومن المقرر أن تنشر إدارة معلومات الطاقة، الذراع الإحصائية لوزارة الطاقة الأميركية، بياناتها الخاصة اليوم الأربعاء. ويركز السوق أيضًا على البيانات الأولية لمؤشر مديري المشتريات الأميركي لشهر أغسطس والندوة الاقتصادية السنوية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي في جاكسون هول المقرر عقدها في وقت لاحق من هذا الأسبوع.

وعززت البيانات الاقتصادية الأميركية خلال الأسابيع الأخيرة التوقعات بأن يبقي بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول، مما يضعف توقعات الطلب على النفط ومجموعة واسعة من السلع الاستهلاكية.

وقالت انفيستنق دوت كوم، تراجعت أسعار النفط أمس الثلاثاء وسط شكوك بشأن الطلب الصيني وتوقعات أسعار الفائدة الأميركية، وحافظت أسعار النفط على نطاق ضيق بعد بداية ضعيفة للأسبوع، حيث كان المستثمرون يتأملون احتمال ضعف الطلب الصيني بعد خفض سعر الفائدة المخيب للآمال، بينما ينتظرون أيضًا المزيد من الإشارات حول

السياسة النقدية الأميركية.

ولا يزال احتمال تشديد الأسواق هذا العام، خاصة بعد التخفيضات الحادة في الإنتاج من قبل المملكة العربية السعودية وروسيا، يبقي تداول أسعار النفط الخام بالقرب من أقوى مستوياتها لعام 2023.

لكن الأسعار فقدت إلى حد كبير كل الزخم الصعودي الذي شهدته خلال الأسابيع السبعة الماضية، حيث أثرت الشكوك حول الطلب الصيني والمخاوف من زيادات أخرى في أسعار الفائدة الأميركية على المعنويات. كما أثرت قوة الدولار على أسعار النفط، على الرغم من تراجع العملة الأميركية قليلاً عن أعلى مستوياتها في شهرين خلال الجلستين الماضيتين.

ويظل الطلب الصيني موضع تساؤل مع خفض أسعار الفائدة المخيب للآمال. وكانت المخاوف بشأن تباطؤ الطلب الصيني هي أكبر الضغوط على أسعار النفط هذا الأسبوع، بعد أن خفض بنك الشعب الصيني سعر الفائدة الرئيس على القروض بهامش أقل من المتوقع. وتشير هذه الخطوة إلى تحفيز نقدي أقل لأكبر مستورد للنفط في العالم، حيث تواجه البلاد تباطؤًا حادًا في النمو الاقتصادي هذا العام.

وبينما اشترت الصين ما يقرب من مستويات قياسية من النفط خلال النصف الأول من عام 2023، فمن المتوقع الآن أن تتباطأ شهيتها للخام خلال الفترة المتبقية من العام، مع صعوبات الطلب على الوقود وفشل النمو الاقتصادي في الانتعاش. وتمتلك البلاد أيضًا مستويات عالية من مخزونات النفط الخام، مما قد يبقي وارداتها النفطية محدودة.

وأظهرت بيانات حديثة أن واردات الصين من النفط انخفضت بشكل حاد في يوليو. وأثارت سلسلة من المؤشرات الضعيفة من البلاد الآن المزيد من التساؤلات حول التوقعات بأنها ستدفع الطلب على النفط الخام إلى مستويات قياسية هذا العام - وهو الموقف الذي لا تزال منظمة البلدان المصدرة للبترول متمسكة به.

كما أثرت القوة الأخيرة للدولار على أسعار النفط، حيث أصبحت الأسواق حذرة من أي إشارات أخرى بشأن السياسة النقدية من ندوة جاكسون هول في وقت لاحق من هذا الأسبوع. ومن المتوقع أن يشير رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول إلى حقبة من معدلات الفائدة المرتفعة، بالنظر إلى أن الاستهلاك الأميركي لا يزال قويا وأن التضخم لا يزال ثابتا.

وتخشى الأسواق من أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة الأميركية إلى الإضرار بالطلب على النفط في أكبر مستهلك للوقود في العالم، خاصة مع انتهاء موسم الصيف شديد الطلب. وقد عززت هذه الفكرة الدولار في الأسابيع الأخيرة، مما جعل النفط الخام أكثر تكلفة بالنسبة للمشترين الدوليين.

وقال داميان هيتش، الرئيس التنفيذي لساكسو بنك في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في عالم الاستثمار اليوم الذي يتسم بقلة الشفافية، قلائل هم الذين يدركون أنه في وسط تذبذب الأسواق المالية، يختار عدد كبير من البنوك ووسطاء الأوراق المالية الاحتفاظ بفوائد زيادات أسعار البنوك المركزية الحالية حول العالم، بدلاً من تحويلها لعملائهم. وعلى الرغم من عدم ظهور تأثير هذه الممارسة على الفور، لكنها تحمل تأثيرات كبيرة على جميع الأفراد. ومن المؤكد أن الشركات في

القطاع المالي من حقها تحقيق الأرباح، وهذا ما نفعله في ساكسو بنك أيضاً، ولكن عليها أيضاً تحقيق التوازن وبناء علاقات نفع متبادل مع العملاء.

ويتكرر السيناريو نفسه في منطقة اليورو، حيث يبلغ متوسط أسعار الفائدة المصرفية على حسابات الودائع العائلية تحت الطلب 0.23 % فقط على أساس سنوي. وذلك في الوقت الذي تبلغ فيه أسعار الفائدة الرسمية للإيداع لدى البنك المركزي الأوروبي 3.75 %. ورفعت البنوك المركزية أسعار الفائدة بشكل متكرر خلال العام الماضي لاحتواء التضخم. وعلى الرغم من أن الهدف من وراء هذه الخطوة هو تقليل التضخم وإجمالي الطلب من خلال جعل توفير الأموال أكثر جاذبية.

المصافي الآسيوية تستقبل مزيدا من براميل النفط وسط منافسة لخامات الشرق الأوسط
أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

استمرت تقلبات أسعار النفط الخام بعدما سيطرت المخاوف بشأن الصين إلى حد كبير إلى جانب تشديد ديناميكيات العرض، إضافة إلى ترقب السوق لمعرفة ما إذا كانت الصادرات العراقية عبر ميناء جيهان التركي ستستأنف، ما قد يخفف شح المعروض.

وأظهر عدد منصات الحفر من شركة بيكر هيوز في الولايات المتحدة للأسبوع المنتهي في 18 أغسطس انخفاضا في إشارة إلى أن الإنتاج قد يتباطأ في الولايات المتحدة.

ويقول لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون: قد يكون للتباطؤ في الصين عواقب بعيدة المدى على الأسواق العالمية في النصف الثاني من 2023 حيث شهد النصف الأول من العام تدهور الاقتصاد الصيني إلى حد كبير، ومع ذلك وصلت مشترياتها من النفط إلى مستويات تاريخية، حيث تتطلع إلى تحسين قدرات التخزين.

ولفتوا إلى أن التباطؤ قد يؤدي إلى تراجع المشتريات الحكومية الصينية، ما قد يؤدي إلى زيادة العرض والاستمرار في إبقاء أسعار النفط منخفضة نسبيا، منوهين– بحسب إحصائيات دولية – أنه في 2022 قادت الولايات المتحدة استهلاك النفط العالمي بـ19 مليون برميل يوميا تليها الصين بـ14 مليون برميل ومن 2012 إلى 2022، أظهرت الصين والهند أكبر نمو في استهلاك النفط، حيث زادت بنسبة 42 في المائة، و41 في المائة، على التوالي.

وفي هذا الإطار، يقول سيفين شيمل مدير شركة «في جي إندستري» الألمانية: إن أسعار النفط الخام شهدت تقلبات متلاحقة وسط إشارات إلى أن الإمدادات النفطية قد تنتعش، لافتا إلى اتساع المخاوف من أن النمو الاقتصادي في الصين يتجه نحو التباطؤ.

وأوضح أن أسعار النفط تفاعلت مع أنباء عن أن وزير النفط العراقي يعتزم مناقشة استئناف صادرات النفط عبر محطة جيهان في تركيا، موضحا أنه مما يزيد من المعنويات الهبوطية في السوق هو ارتفاع صادرات النفط الشهرية من إيران، ما يؤدي إلى تضخم التدفقات العالمية في وقت يقوم فيه المنتجون الآخرون بتخفيض إنتاجهم.

أما روبين نوبل مدير شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، فيرى أن التجار يراقبون الضائقة الاقتصادية في الصين التي أسهمت في الانخفاضات الأخيرة، حيث قامت البنوك الصينية بتخفيض أقل من المتوقع لسعر الإقراض القياسي، على الرغم من قيام البنك المركزي بالضغط على المقرضين لتعزيز القروض، لافتا إلى تطلع السوق إلى تحفيز أكثر قوة من الصين.

ونوه إلى أنه لا تزال السوق تظهر علامات القوة، حيث يشير منحنى العقود الآجلة للنفط إلى أن الإمدادات تتقلص وسط تخفيضات الإنتاج من أوبك + بقيادة السعودية، كما ارتفعت العقود الآجلة للبنزين بنحو 13 في المائة، هذا العام متجاوزة سعر النفط الخام.

ويشير ماركوس كروج كبير محللي شركة «أيه كنترول» لأبحاث النفط والغاز إلى أنه ربما يكون سعر النفط الرئيس في روسيا قد قفز فوق الحد الأقصى الذي فرضته مجموعة السبع الذي يبلغ 60 دولارا للبرميل، ولكن ذلك لم يفعل الكثير لعرقلة

تقديم الخدمات الغربية لتجارة النفط الخام الروسية.
ونوه إلى أنه في المقابل ترى وزارة الخزانة الأمريكية أن الحد الأقصى ناجح وأنه تسبب في انخفاض عائدات النفط الروسية بنسبة 50 في المائة تقريبا عن العام السابق، مشيرا إلى أن الإدارة الأمريكية تراقب السوق عن كثب بحثا عن أي انتهاكات محتملة للحد الأقصى للسعر ولا تزال نسبة كبيرة من تداولات النفط الروسية تستخدم مقدمي خدمات التحالف.
بدورها، تقول جوليرا رازيفا كبير محللي المركز الاستراتيجي للطاقة في أذربيجان: إن توقعات تعافي الطلب جيدة، مع علامات الانتعاش التي أظهرتها واردات الصين من النفط الخام من السعودية وروسيا في أغسطس بعد انخفاضات في يوليو الماضي.
وعلى الرغم من أن أسعار البيع الرسمية في السعودية للتحميل في أغسطس كانت مرتفعة، إلا أن خامات الشرق الأوسط ظلت قادرة على المنافسة – بحسب تقارير دولية – أكدت استقبال المصافي الآسيوية، ولا سيما الصينية الحكومية والخاصة مزيدا من البراميل.
ونوهت إلى أن بعض المصافي الصينية تقلص نشاطها أخيرا بسبب موسم الصيانة والقيود المفروضة على الحصص، موضحة أن بعض قدرات الإنتاج التي كانت في حالة صيانة تعود هذا الشهر، وبالتالي من المتوقع زيادة التشغيل في أغسطس الجاري.
من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار، انخفضت أسعار النفط الثلاثاء 22 أغسطس مع ترقب السوق لمعرفة ما إذا كانت الصادرات العراقية عبر ميناء جيهان التركي ستستأنف، ما قد يخفف من شح المعروض الناجم عن تخفيضات تحالف أوبك +، في حين لا يزال الاقتصاد الصيني المتعثر يلقي بظلاله على توقعات الطلب العالمي.
وبحلول الساعة 02:41 بتوقيت جرينتش، تراجع خام برنت 8 سنتات إلى 84.38 دولار للبرميل، ونزل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 7 سنتات إلى 80.65 دولار للبرميل.
وأبلغ مصدر بمكتب حيان عبدالغني وزير النفط العراقي «رويترز» أمس الأول، بأن الوزير وصل إلى العاصمة التركية أنقرة لبحث قضايا عدة، منها: استئناف صادرات النفط عبر ميناء جيهان.
وأوقفت تركيا صادرات العراق البالغة 450 ألف برميل يوميا عبر خط أنابيب يمتد من شمال العراق إلى تركيا في 25 مارس بعد حكم في قضية تحكيم صادر عن غرفة التجارة الدولية.
ويساعد دخول مزيد من النفط الخام العراقي إلى السوق على التخفيف من أزمة المعروض من الخام عالي الكبريت الناجمة عن إطالة تحالف أوبك +، الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» وحلفاءها، أمد تخفيضات الإنتاج وزيادة حجمها.
في غضون ذلك، أدى التشاؤم حيال آفاق الاقتصاد في الصين، ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، إلى الضغط على الأسعار وزيادة المخاوف بشأن الطلب على الوقود.
وقالت أوراسيا جروب في مذكرة: «الضعف الاقتصادي الصيني يلقي بثقله على أسعار النفط وسيضع سقفا لها هذا العام، خاصة أن بكين تبدو ملتزمة بتجنب التحفيز المالي واسع النطاق».
وأظهر استطلاع أولي أجرته «رويترز»، أن من المتوقع أن تكون مخزونات النفط الخام والبنزين في الولايات المتحدة قد انخفضت الأسبوع الماضي، ما كبح تراجع أسعار النفط.
وجاء في مذكرة من أيه.إن.زد للأبحاث: أن السوق تركز أيضا على البيانات الأولية لمؤشر مديري المشتريات في الولايات المتحدة لأغسطس والندوة الاقتصادية السنوية لمجلس الفيدرالي في جاكسون هول، المقرر عقدها في وقت لاحق من الأسبوع.
ودعمت البيانات الاقتصادية الأمريكية خلال الأسابيع القليلة الماضية توقعات أن يبقي البنك المركزي أسعار الفائدة مرتفعة

فترة أطول، ما يضعف آفاق الطلب على النفط ومجموعة واسعة من السلع الاستهلاكية.
وارتفعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 87.58 دولار للبرميل الإثنين مقابل 86.46 دولار للبرميل في اليوم السابق.
وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول أوبك أمس: إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء بالمنظمة حقق ثاني ارتفاع عقب عدة تراجعات سابقة، وإن السلة خسرت نحو دولار واحد مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 88.66 دولار للبرميل.

بالتزامن مع «كوب 28» .. نسخة ثالثة لمنتدى «السعودية الخضراء» في ديسمبر الاقتصادية

أعلنت مبادرة السعودية الخضراء انطلاق النسخة الثالثة من منتدى مبادرة السعودية الخضراء في الـ4 من شهر ديسمبر المقبل، بالتزامن مع انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (كوب 28) على أرض مدينة إكسبو دبي، في خطوة تعكس التزام المملكة وجهودها المتواصلة لدعم أجندة العمل المناخي العالمي، واتخاذ إجراءات ملموسة لمواجهة التحديات البيئية.

ويأتي تنظيم النسخة الثالثة من منتدى مبادرة السعودية الخضراء استكمالا لمنجزات النسخة الأولى التي عقدت في عام 2021 بمدينة الرياض، الذي تم خلالها الكشف عن التزام المملكة بتحقيق الحياد الصفري بحلول عام 2060.

وتهدف نسخة هذا العام للبناء على نجاحات نسخة العام الماضي التي أقيمت في مصر بالتزامن مع مؤتمر «كوب 27»، الذي تم خلالها الكشف عن مشاريع مهمة في مجال العمل المناخي، شملت إطلاق مركز المعرفة للاقتصاد الدائري للكربون، وتأسيس المركز الإقليمي لتعزيز جهود تقليل الانبعاثات الكربونية بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا).

وتجمع النسخة الثالثة من منتدى مبادرة السعودية الخضراء نخبة من الشخصيات العالمية المؤثرة وقادة الرأي وخبراء المناخ حول العالم، بهدف تبادل الأفكار والرؤى ومناقشة أفضل السبل لمجابهة التحديات المناخية بكفاءة.

وفي عام التقييم العالمي الأول لمدى التقدم المحرز في تحقيق أهداف اتفاق باريس، سيوفر المنتدى منصة مهمة تسهم في دعم وتعزيز الجهود العالمية لمواجهة التحديات المناخية.

وأطلق الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء مبادرة السعودية الخضراء في عام 2021، بهدف تفعيل مشاركة جميع فئات المجتمع في جهود العمل المناخي والبيئي في المملكة، تماشيا مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 المتعلقة ببناء مستقبل أكثر استدامة للجميع.

وتعكس هذه المبادرة التزام المملكة المستمر بالتصدي للتحديات البيئية المختلفة التي تواجه البلاد، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض معدلات هطول الأمطار، والعواصف الرملية، والتصحر.

وفي إطار مبادرة السعودية الخضراء، تعتزم المملكة زراعة عشرة مليارات شجرة في مختلف أنحاء البلاد خلال العقود المقبلة، وحماية 30 في المائة من إجمالي مساحة المناطق البرية والبحرية في المملكة بحلول عام 2030، إضافة إلى ذلك تلتزم المملكة بخفض الانبعاثات الكربونية بمقدار 278 مليون طن سنويا بحلول عام 2030.

وتسهم هذه الأهداف الوطنية في تحقيق الأهداف الإقليمية الطموحة التي حددتها مبادرة الشرق الأوسط الأخضر التي تم إطلاقها في عام 2021، التي تركز على إزالة 670 مليون طن من انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وزراعة 50 مليار شجرة في دول المنطقة.

4.4 مليون برميل يوميا واردات الهند النفطية في يوليو .. انخفضت 5.2 %

الاقتصادية

بلغ إجمالي واردات الهند من النفط 4.4 مليون برميل يوميا في يوليو الماضي، وذلك بحسب ما أظهرته بيانات شحن من مصادر تجارية وصناعية.

زادت واردات الهند من نفط دول أوبك خلال الشهر المذكور، إلى أعلى مستوى منذ مارس، وذلك رغم تراجع الواردات بحسب البيانات التي أوردتها «رويترز» أمس.

وتراجعت صادرات روسيا من الخام إلى الهند في يوليو للمرة الأولى في تسعة أشهر وذلك بعد تخفيضات الإنتاج من «أوبك+»، مسجلة انخفاضا بنحو 5.7 في المائة إلى 1.85 مليون برميل يوميا.

وأعلنت السعودية خفضا طوعيا للإنتاج بمقدار مليون برميل يوميا آخر من يوليو إلى سبتمبر، كما أعلنت روسيا خفض الصادرات في أغسطس بمقدار 500 ألف برميل يوميا، في إطار اتفاق بين أعضاء تحالف «أوبك+» الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاءها للحد من الإمدادات ودعم الأسعار.

وأظهرت البيانات أن إجمالي واردات الهند انخفض 5.2 في المائة مقارنة بيونيو إلى 4.4 مليون برميل يوميا في يوليو، إذ تم إغلاق عديد من محطات التكرير للصيانة خلال موسم الرياح الموسمية.

وبدأت المصافي الهندية التي تعمل على تنويع مصادر وارداتها النفطية لخفض التكاليف، التهافت على النفط الروسي مخفض السعر مع توقف بعض الشركات الغربية عن الشراء من موسكو بعد الحرب في أوكرانيا في فبراير 2022.

وأظهرت بيانات وزارة الإحصاء الهندية نمو الناتج الصناعي للبلاد 3.7 في المائة على أساس سنوي في يونيو، لتكون منخفضة عن توقعات سابقة أشارت إلى نمو بـ5 في المائة.

وزاد التصنيع، الذي يشكل 17 في المائة من الاقتصاد الهندي، 3.1 في المائة على أساس سنوي في يونيو بعد نمو جرى تعديله إلى 5.8 في المائة أساس سنوي في مايو.

وأظهرت البيانات، أن توليد الكهرباء ارتفع خلال يونيو 4.2 في المائة مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، فيما زادت أنشطة التعدين 7.6 في المائة.

وكان توليد الكهرباء انخفض 0.9 في المائة في مايو، بينما زادت أنشطة التعدين 6.4 في المائة.

وتستورد الهند أكثر من 80 في المائة من نفطها الخام، الذي شهد ارتفاعات قوية بسبب الأزمة الأوكرانية. كما نما الاقتصاد الهندي بنسبة 6.1 في المائة في الربع المالي الرابع، الممتد من يناير إلى مارس، مقارنة بالفترة نفسها العام الماضي، بحسب مكتب الإحصاء الوطني.

شولتس يدعو إلى التحلي بالشجاعة في توسيع مصادر الطاقة المتجددة الاقتصادية

زار المستشار الألماني أولاف شولتس مزرعة رياح في منطقة الآيفل غربي ألمانيا أمس، وحث على التحلي بالشجاعة في توسيع مصادر الطاقة المتجددة. وأشار السياسي الاشتراكي الديمقراطي إلى قوانين للحكومة الاتحادية والولايات تهدف إلى تسريع عملية توسيع مصادر الطاقة المتجددة، قائلا «المطلوب بعد ذلك هو الشجاعة على كل المستويات، وعندئذ يمكن الاستفادة من القوانين بشكل سريع».

وزار شولتس برفقة هندريك فوست رئيس حكومة ولاية شمال الراين ويستفاليا مزرعة الرياح في بلدة زيميرات، وتضم المزرعة 22 توربينة رياح بارتفاع يصل إلى 196 مترا، والمزرعة مقامة على منطقة غابة مملوكة للبلدة وتدر ملايين اليورو على بلدية منطقة آيفل كل عام. وقال فرانك بروسه الرئيس التنفيذي لشركة الطاقة «شتافاج» للمستشار الألماني: إنه لم تكن هناك تحفظات كبيرة على إنشاء المزرعة في زيميرات وذلك على عكس ما حدث في مواقع أخرى، وأضاف: «من البداية حظينا بقبول كبير من مواطني زيميرات».

ويبلغ عدد سكان البلدة 16 ألف نسمة، وبسبب إيرادات مزرعة الرياح تفرض البلدية ضريبة عقارية وضريبة مهنية أقل.

وشكا بروسه من عدم إقامة مزرعة رياح في مناطق أخرى رغم مضي 11 عاما على التخطيط لها.

وخلال الزيارة، التقى شولتس مواطنين ومالكي غابات وموظفين في إدارة الغابات، وسمع منهم أنهم كان عليهم مكافحة التحفظات العديدة على توسيع نطاق مصادر الطاقة المتجددة من المتنزهين في منطقة آيفل والفيزيائيين الفلكيين الذين كانوا يتخوفون على دقة قياس أجهزتهم، وذكروا أن هناك جوانب جديدة تعيق التوسيع.

وتوجه شولتس عند الظهر إلى مدينة دورين ليلتقي ممثلين عن بلديات منطقة الفحم البني.

من جانبه، قال فوست إن ولايته أذنت في هذا العام بإنشاء ما مجموعه 178 محطة لطاقة الرياح مشيرا إلى أن ولاية شمال الراين ويستفاليا بوصفها ولاية صناعية تعد مستهلكا كبيرا للطاقة وأنها تود أن تنتج بنفسها جزءا من الطاقة التي تستهلكها.

من جهة أخرى، قالت شركة «نوردكس» الألمانية المصنعة لتوربينات الرياح، إنها حصلت على عقد لتسليم وتشغيل 49 توربينا «دلتا 4000» من طراز «إن.5 /155 إكس» لمشروع «فورتي مايل» لطاقة الرياح في ألبرتا بكندا.

وقامت شركة «رينيوابل إنيرجي سيستمز» في كندا بتطوير مزرعة الرياح، إذ من المقرر أن يكون المشروع هو أكبر مزرعة رياح تابعة لشركة «أكسيونا إنرجيا» في أمريكا الشمالية، وفقا لـ«الألمانية».

من جانبه، قال باتكسي لاندا، كبير مسؤولي المبيعات في مجموعة «نوردكس»، إنه «مع النسخة المخصصة للمناخ البارد، تضمن توربيناتنا تشغيلا سلسا، حتى في ظل الظروف الجوية التي تتسم بالصعوبة في هذه المنطقة، حيث من الممكن أن تنخفض درجات الحرارة إلى أقل من 30 درجة تحت الصفر». وسجل إنتاج الكهرباء من الرياح والطاقة الشمسية في ألمانيا، قفزة كبيرة خلال النصف الأول من العام الجاري، وفق تقرير نشرته منصة «إس آند بي جلوبال».

وأضافت طاقة الشمس والرياح في ألمانيا ثمانية جيجاواطات من الكهرباء النظيفة للشبكة المحلية، خلال الأشهر الستة الأولى من العام، بزيادة نحو الثلثين على أساس سنوي، بحسب تقرير لمعهد الموارد المائية (آي دبليو آر).

ومن المتوقع أن تسهم طاقة الشمس والرياح في ألمانيا بـ15 جيجاواط من الكهرباء خلال 2023 بأكمله، لترفع إنتاج

الكهرباء السنوي إلى 20 تيراواط/ ساعة.

مزيج الكهرباء في ألمانيا

وضعت ألمانيا هدف رفع الكهرباء النظيفة المولدة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والكتلة الحيوية والطاقة الكهرومائية إلى 80 في المائة من مزيج الكهرباء بحلول 2030.

أسواق الغاز على صفيح ساخن قبل محادثات حاسمة في أستراليا

الشرق الأوسط

قال الرئيس التنفيذي لشركة «وودسايد إنرجي» الثلاثاء، إن الشركة «عالجت بشكل بناء» كثيراً من مخاوف العمال في أكبر منشأة للغاز الطبيعي المسال في أستراليا، وذلك قبل يوم من محادثات حاسمة مع النقابات تهدف إلى تجنب إضراب يمكن أن يعطل 10 في المائة من إمدادات الغاز العالمية.

وأستراليا هي أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، ويزود مشروع «North West Shelf Gas وPluto LNG»، التابع لشركة «وودسايد»، إلى جانب مشروعي «جورجون وويتستون» التابعين لشركة «شيفرون»، بحوالي عُشر السوق العالمية.

وتطالب النقابات التي تمثل عمال المنصات البحرية في الشركتين، بأجور وظروف أفضل، وقد أدى التهديد بالإضراب إلى ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي المسال العالمية لأعلى مستوى في 5 أشهر، واقتربت إلى 50 دولارا للميغاواط في الساعة.

ومحادثات الأربعاء حاسمة بين إدارة شركة «وودسايد إنرجي» الأسترالية، والنقابات التي تمثل نحو 700 عامل يطالبون بأجور عادلة، وقد أبلغ العمال الإدارة بأن الإضراب قد يبدأ في 2 سبتمبر (أيلول) المقبل.

وقال ميج أونيل الرئيس التنفيذي لشركة «وودسايد»، وفق وكالة «رويترز»: «الشركة تسير بحُسن نية واحترام» في محادثاتها مع النقابة، مضيفاً أنها «تركز بشدة على فهم المجالات الرئيسية المثيرة للقلق حقاً».

غير أنه استدرك قائلا: «لكن علينا بالطبع أيضاً واجب تجاه المساهمين لدينا، بأن نكون قادرين على إدارة الأعمال»، وأضاف «أشعر أننا تعاملنا بشكل بناء مع عدد من المجالات التي تهمهم».

وقال متداولان إن المخاوف من أن يؤدي أي إجراء إلى تعطيل صادرات الغاز الطبيعي المسال تدعم أسعار الغاز الطبيعي المسال الفورية في آسيا بما يزيد على 14 دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وأظهرت بيانات «رفينتيف إيكون» أن أسعار الغاز في هولندا تراجعت قليلا خلال تعاملات الثلاثاء، بعد أن استقر عقد سبتمبر على ارتفاع حاد عند 40 يورو (43.48 دولار) لكل ميغاواط في الساعة يوم الاثنين، بعد أن ارتفعت إلى 42.90 يورو (47 دولاراً).

ومنح نحو 99 في المائة من عمال «وودسايد إنرجي» في منصات الغاز البحرية في «نورث ويست شيلف»، النقابات الإذن بالدعوة إلى الإضراب. ويمكن أن يتراوح الإضراب من التوقف عن العمل لفترة 30 دقيقة، إلى الإضراب الشامل. ويتعين على النقابات في أستراليا بموجب القانون إعطاء الشركات إشعاراً قبل سبعة أيام عمل قبل أي إضراب.

في العام الماضي، كلف نزاع عمالي استمر شهرين ضد شركة «شل» في موقع «بريلود» العائم للغاز الطبيعي المسال قبالة شمال غربي أستراليا، الشركة حوالي مليار دولار من الصادرات المفقودة، حتى توصلت إلى اتفاق بشأن الأجور.

في الأثناء، قال محللون إن كبار المشترين الآسيويين للغاز الطبيعي المسال، قد يسعون للحصول على شحنات أميركية في الأسابيع المقبلة، إذا نفّذ عمال «وودسايد إنرجي» الإضراب بالفعل، وذلك مع استمرار ارتفاع الطلب على الكهرباء بسبب درجات الحرارة المرتفعة.

وقال ماسيمو دي أودواردو، نائب الرئيس لأبحاث الغاز والغاز الطبيعي المسال في شركة «وود ماكنزي» الاستشارية، وفق «رويترز»، إن الإضرابات المطولة في حقول الغاز الثلاثة، قد تدفع المشترين الآسيويين، «شيفرون» و«وودسايد»، إلى البحث عن بدائل للوفاء بالتزاماتهم، مما يؤدي إلى مزيد من المنافسة على شحنات الغاز الطبيعي المسال الفورية.

وقال: «من المرجح أن يتم تحويل بعض الغاز الطبيعي المسال المقرر إرساله إلى أوروبا إلى آسيا، خاصة من الولايات المتحدة وقطر».

وأظهرت بيانات من شركة التحليلات «كبلر» أن صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال إلى آسيا أوقفت سلسلة نمو استمرت 8 سنوات، وانخفضت بنسبة 44 في المائة في عام 2022، حيث دفع المشترون الأوروبيون علاوة على الغاز الطبيعي المسال الأطلسي لتعويض الواردات المفقودة من روسيا، مورد الغاز الرئيسي لها.

من جانبه قال مين نا، رئيس قسم الغاز الطبيعي المسال في آسيا لدى «إنرجي أسبكتس»، وفق «رويترز»: «إذا تم تنفيذ الإضرابات في الأسابيع القليلة المقبلة، فنعتقد أن الأسواق الآسيوية الكبرى قد تزيد الصادرات من أماكن أخرى، وتزيد في النهاية الطلب على الشحنات الأميركية».

وتبدو اليابان، أكبر مستورد للغاز الأسترالي، هي الأكثر عُرضة لأي اضطرابات مرتبطة بالإضراب على المدى القريب، حيث تشير التقديرات إلى أن الإمدادات من حقول الغاز الثلاثة، التي سيتم فيها الإضراب، تمثل أكثر من ربع وارداتها السنوية من الغاز الطبيعي المسال.

مصر تعلن كشفاً نفطياً جديداً في خليج السويس

القاهرة: صبري ناجح

الشرق الأوسط

كشفت وزارة البترول المصرية أن شركة «كايرون» أعلنت عن تحقيق كشف نفطي جديد في منطقة امتياز جيسوم - طويلة غرب في خليج السويس بمعدل إنتاج يزيد عن 2500 برميل يوميا.

وأوضحت الوزارة في بيان صحافي حصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منه أنه تم «تحقيق الكشف من خلال البئر الاستكشافي شمال جيسوم الشمالي 11 - GNN، وصادف البئر 165 قدماً من صافي الطبقات الرأسية عالية الجودة في تكوين النوبة، وترجع إلى ما قبل العصر الميوسين، وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها العثور على تكوين النوبة الحامل للزيت الخام في منطقة الامتياز، ويتواجد الخزان الرئيسي المنتج بالحقل في تكوين نوخل».

تم حفر البئر من خلال تسهيلات الإنتاج المبكر، وفق البيان، والتي تم تركيبها مؤخراً في حقل شمال جيسوم الشمالي، «وتم وضع البئر بنجاح على الإنتاج بمعدل يزيد عن 2500 برميل يومياً. ونتيجة للبئر الجديدة وبرنامج الحفر الناجح الذي تم إجراؤه حتى الآن في الحقل، بلغ إجمالي إنتاج الزيت الخام حوالي 23 ألف برميل يومياً مقارنة بنحو 4 آلاف برميل يومياً قبل تنمية حقل شمال جيسوم الشمالي».

والبئر الجديدة هي رابع بئر يتم الانتهاء منها من خلال تسهيلات الإنتاج المبكر، مع إمكانية حفر 3 آبار أخرى من خلال تسهيلات الإنتاج المبكر، وسيتم استخدامها لاستكمال المرحلة الحالية من برنامج الحفر الاستكشافي وتنمية منطقة الامتياز، وفق البيان.

إدارة العمليات بالحقل تتم من قبل شركة «بترولف مصر»، نيابة عن الهيئة المصرية العامة للبترول بنسبة (50 في المائة) والشركاء «كايرون - بيكو» و«كوفبيك» (50 في المائة).

وأكد البيان أن «كايرون» و«كوفبيك» تخططان لحفر عدد إضافي من الآبار الاستكشافية في منطقة الامتياز والتوسع في نشاط تنمية حقل شمال جيسوم الشمالي GNN.

بدء استكشاف «غاز لبنان» الخميس ووزير الطاقة: نهار تاريخي
اندبندنت

بدأ أعمال الحفر في البلوك رقم 9 البحري في لبنان بعد غد الخميس للتنقيب عن النفط والغاز عقب اتفاق تاريخي توسطت فيه الولايات المتحدة العام الماضي في شأن ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل للمرة الأولى.

وقال وزير الطاقة والمياه اللبناني وليد فياض اليوم الثلاثاء إنه سيكون «نهاراً تاريخياً» للبلد الذي يعاني أزمة مالية.

وتقود شركة «توتال إنرجيز» الفرنسية اتحاد الشركات القائمة على أعمال الحفر في البلوك رقم 9 وتعاونها شركة النفط الإيطالية العملاقة «إيني» وشركة «قطر» للطاقة المملوكة للدولة.

وأوضح فياض «بعد 67 يوماً سنكون على موعد مع نتائج هذا الحفر»، مشيراً إلى أن اتحاد الشركات كان أبدى اهتماماً بمناطق بحرية أخرى حول البلوك رقم 9.

وذكرت «توتال إنرجيز» في بيان أن اتحاد الشركات سيحفر بئراً واحدة في البلوك رقم 9، وشرح مديرها العام في لبنان رومان دو لا مارتينييه أن «هذه البئر الاستكشافية ستسمح لهم بتقييم أهمية الموارد الهيدروكربونية وإمكانات الإنتاج في المنطقة».

ويأمل لبنان في أن تؤدي اكتشافات الغاز والنفط إلى مساعدته في الخروج من الأزمة الاقتصادية الخانقة التي أفقدت العملة المحلية أكثر من 98 في المئة من قيمتها وتسببت في تآكل الاحتياطات الأجنبية للبلاد وانقطاعات الكهرباء في المدن.

لبنان النفطي

وكان كل من وزير الأشغال العامة اللبناني علي حمية، وشركة «توتال إنرجيز» الفرنسية، أعلنا نهار الأربعاء 16 أغسطس (آب)، عن وصول باخرة التنقيب إلى المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة للبنان.

وجاء إعلان حمية من خلال تغريدة على موقع «إكس»، حيث كتب «وصلت باخرة التنقيب عن النفط والغاز في البلوك 9 إلى نقطة الحفر المحددة لها».

أما الشركة الفرنسية فقد عبرت عن تفاؤلها بوجود ثروات في حقل «قانا»، مشيرة إلى وصول الباخرة «ترانس أوشن بارنتس» إلى الرقعة المستهدفة في البلوك 9 على بعد 120 كيلومتراً من بيروت في المياه اللبنانية، إلى جانب مروحية للدعم بمطار بيروت ستتولى نقل فريق العمل إلى منصة الحفر.

وتنظر المتخصصة في مجال الطاقة ديانا القيسي بإيجابية إلى بدء عمليات التنقيب، وتؤكد أن «كلفة التنقيب تساوي 100 مليون دولار، ومجرد بدء الشركات الأجنبية باستثمار مبلغ كهذا في لبنان هو مؤشر جيد إلى وجود بيئة ملائمة ومناخ استثماري سمح للشركات الدولية باستكمال التزاماتها حيال لبنان».

وتشير القيسي إلى «احتمال الوصول إلى البئر بنسبة 20 في المئة»، مستدركة «لكن مجرد بدء العملية يشكل مؤشراً إلى إيمان الشركات بأن هناك إمكانية لوضع لبنان على المسار الصحيح، وأن يتحول إلى بلد نفطي».

من جهته يشرح المنسق العام للتحالف اللبناني للحوكمة الرشيدة مارون الخولي، المسار الذي ستسلكه عملية التنقيب بالقول إن وصول منصة الحفر «ترانس أوشن بارنتس» إلى البلوك رقم 9 في جنوب لبنان يندرج في إطار التزام شركة «توتال إنرجيز» باتفاق الترسيم بين لبنان وإسرائيل، بحيث ارتكز هذا الاتفاق على أساس البدء بالتنقيب فور التوقيع عليه، معتبراً أن «هذا الالتزام كان المكسب الرئيس للبنان من هذا الاتفاق الذي أعطى لشركات التنقيب الضمانة الدولية لاستخراج النفط من منطقته الاقتصادية، وخصوصاً البلوكات الجنوبية 8 و9 و10».

ويتطرق الخولي إلى «الاستراتيجية الفرنسية التي ارتكزت على ثلاثة مستويات: الأول سياسي وفقاً لاتفاق الترسيم، والثاني اقتصادي ربحي، والثالث استراتيجي يتعلق في حاجة القارة الأوروبية إلى تأمين حاجاتها من النفط والغاز بديلاً عن المصدر الروسي خصوصاً بعد الحرب على أوكرانيا».

كما يتحدث الخولي عن المسار التقني للتنقيب، فـ»بعد أن تتجهز الباخرة لوجيستياً تبدأ العملية التي تتطلب من 70 إلى 80 يوماً بعد البدء بعملية الحفر والاستكشاف للوصول إلى العمق الأقصى المحدد بنحو 4350 متراً، ومن الممكن أن يأخذ الحفر فترة أطول في حال التوصل إلى اكتشاف، على أن تصدر النتائج بعد هذه المدة. وعليه فإن من المتوقع أن تظهر نتائجه خلال شهرين ونصف الشهر».

لماذا البلوك 9؟

يشير الخولي إلى أنه «تم اختيار البلوك رقم 9 دون غيره من البلوكات الـ10، لأن له علاقة في الأساس بعقد الاستخراج والاستكشاف للبلوكين4 و9 الموقع بين لبنان وتحالف (توتال) و(إيني) و(نوفوتاك) التي حلت مكانها شركة (قطر) للطاقة، بالتالي فإن التحالف محكوم وفق العقد بالتنقيب في هذين البلوكين دون غيرهما»، مذكراً بما حصل في البلوك رقم 4 الذي بدأت فيه عملية الاستكشاف عام 2020، لكنه لم يحمل كميات واعدة تجارياً من النفط والغاز. ومن هنا فإن عملية التنقيب في البلوك رقم 9 تأتي في إطارها الطبيعي.

ويلفت الخولي إلى أن هذا البلوك، وبعد اتفاقية ترسيم الحدود، دخل في ترتيب مختلف لما تم التوقيع عليه في العقد الأصلي الموقع بين التحالف ولبنان، إذ إن موقع الحفر الأنسب هو أقرب إلى جهة حقل «كاريش»، منوهاً بأن حقل «قانا» يمتد على طول 25-30 كيلومتراً داخل المياه اللبنانية.

وينبه الخولي إلى عامل آخر مؤثر هو أن «حصة إسرائيل من الأرباح في حال تجاوز حقل (قانا) الخط 23 هي 17 في المئة تتكفل (توتال إنرجيز) دفعها من أرباحها للجانب الإسرائيلي».

ويصف مارون الخولي البلوك رقم 9 بـ«الاستراتيجي والسيادي للبنان»، مضيفاً أنه «واعد نظراً إلى تطابق الطبقات الجيولوجية والجيوفيزيائية مع حقل (كاريش) الذي تبلغ احتياطات الغاز فيه 1.75 تريليون قدم مكعب، ناهيك بالتصريح الصادر عن الشركة الفرنسية التي عبرت عن تفاؤلها بوجود ثروات في حقل (قانا)، وهذه التصاريح في العادة لا تصدر عن شركات التنقيب إلا في حالات نادرة، ومع وجود معطيات إيجابية».

الغطاء الدولي

تتحدث ديانا القيسي عن المسوح الزلزالية التي شملت كامل البحر اللبناني بمساحة 22 ألف كيلومتر مربع، وقد لعبت دوراً في العثور على الطاقة في البلوك 9 القريب من حقل «كاريش» الذي بدأت إسرائيل باستثماره.

وتضيف أن «المرحلة الاستكشافية هي خطوة أولى، وفي نهايتها سنكون أمام احتمال من اثنين، إما أن تعلن الشركة عدم إصابة المكمن، أو تعلن اكتشاف غاز في (قانا). وعندها يجب دراسة الكمية وهل هي تجارية أم لا؟ ومن ثم يتضح مدى كفايتها لتأمين نفقات استخراجها التي تصل إلى 100 مليون دولار».

وتأمل القيسي في أن «يكون الحقل بالكامل داخل المنطقة اللبنانية الخالصة شمال الخط 23 لعدم الدخول في تعقيدات، لأنه في هذه الحال ستكون كل العائدات لصالح لبنان والشركة المستثمرة حصراً، لكن في حال وجود تداخل، أي وقوع الحقل جزئياً إلى الجنوب من الخط 23، ستطبق اتفاقية الإطار الموقعة بين (توتال) وإسرائيل من أجل منحها جزءاً من الأرباح».

وتعود القيسي إلى «التداخل الذي يمكن أن يحدث ويضع لبنان أمام مسار طويل»، مذكرة بتجربة استكشاف حقل «أفروديت» في 2011 ووقوعه نسبياً بين إسرائيل وقبرص، وموضحة «حتى اليوم لم يستثمر هذا الحقل بسبب عدم الاتفاق على كيفية ترجمة الواحد في المئة المتداخلة».

تعتقد ديانا أن «عدم وجود لبنان على الطاولة وتسليم أمر التفاوض إلى شركة من شأنه أن يضع علامات استفهام حول عوائد لبنان»، مضيفة «في حال وصول الشركة وإسرائيل إلى مرحلة التفاوض يجب التركيز على تعهدات الوسيط الأميركي عاموس هوكشتاين بعدم إطالة المفاوضات، لكن هناك تساؤلات عن مصير الضمانات في حال تغيرت الإدارة الأميركية، أو حتى ظهور مزيد من التشدد في أوساط الحكومة الإسرائيلية».

وحول المسار الذي يعقب العثور على الثروة الغازية والنفطية، والسوق التي ستضخ فيها هذه الثروة داخلياً أو إقليمياً، تنوه القيسي بـ«حاجة لبنان إلى بنى تحتية محلية ومنشآت، وتحديد المسؤول عن تنفيذها، وآلية اقتطاعها من العائدات، وصولاً إلى الإنتاج الذي سيستغرق ما لا يقل عن ست سنوات تلي الإعلان عن اكتشاف الثروة».

وشددت على «وجوب تسوية الوضع القانوني لهيئة إدارة البترول، وتعيين الأشخاص الذين يشكلون أعضاء مجلس الإدارة إذ يوجد حالياً ثلاثة أعضاء فقط، مع رصد موازنة كافية للقيام بعملها كهيئة ناظمة للمفاوضة ومراقبة عمل الشركات، وعدم الاعتماد على المساعدات الدولية، وتكريس الشفافية لأن الممارسة حتى الآن لا تشي بذلك، فعلى سبيل المثال رفض وزير الطاقة وليد فياض منح النائبين فادي كرم وجورج عقيص المعلومات حول البلوك رقم 4 بحجة المساس بالأمن القومي».

مدخل النهضة

تبلغ حصة لبنان من التنقيب عن الغاز 62 في المئة مقابل 38 في المئة للشركات المتعاقدة على الاستخراج في البلوكين 4 و9. ويعتقد الخولي أن «معايير تلك الأرباح ارتكزت في الأساس على جذب الاستثمارات الأجنبية في بيئة غير مستقرة سياسياً وأمنياً. وهذا الأمر يجعل من عملية توزيع الأرباح غير متكافئة لمصلحة لبنان، لكنها عادلة وفقاً للظروف الجيوسياسية المعروفة».

ويعتقد المنسق العام للتحالف اللبناني للحوكمة الرشيدة أن «استخراج الغاز الطبيعي يمكن أن يكون له تأثير إيجابي في الاقتصاد الوطني في لبنان لكنه ليس كافياً وحده لتحقيق نهضة اقتصادية. من هنا فإن هناك جملة شروط تتعلق بالحوكمة لا بد من تكريسها في الممارسة».

ويضيف «من أجل تحقيق فوائد قصوى لقطاع الطاقة يجب تنويع الاقتصاد الوطني بحيث لا يعتمد بشكل كامل على قطاع الطاقة لتحقيق استقرار اقتصادي مستدام، واستثمار جزء من عائدات استخراج الغاز في تطوير البنية التحتية لتعزيز البنية التحتية المتهالكة في لبنان، وتوفير فرص عمل، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين».

كما يتطلب الأمر بحسب الخولي «إبعاد هذا القطاع عن المشكلات المحتملة مثل الفساد، وتأمين مساءلة شفافة تساعد في منعه وضمان استغلال موارد الطاقة بكفاءة وفاعلية».

ويعتقد أن «لبنان قطع تشريعياً شوطاً كبيراً من خلال تشريعه عديداً من القوانين الخاصة بتعزيز الشفافية في قطاع النفط، من قانون حق الوصول إلى المعلومات، إلى قانون تعزيز الشفافية، وقانون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والسجل البترولي، إضافة إلى إعلان لبنان الانضمام عام 2017 إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية EITI، وهي مبادرة دولية تعمل على تحسين الخبرات، وتعزيز شفافية الصناعات الاستخراجية، والحكم الرشيد».

مسؤول أممي: كوب 28 ستشهد سجالات حادة لتفعيل صندوق الخسائر والأضرار

داليا الهمشري

الطاقة

علّق العالم آمالًا عريضة على قمة المناخ كوب 28 المقرر عقدها بالإمارات في مدينة إكسبو دبي، خلال المدة من 30 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 12 ديسمبر/كانون الأول 2023.

ونبّه استشاري التغيرات المناخية بالأمم المتحدة وعضو الهيئة الدولية لتغير المناخ، مندوب مصر وأفريقيا في المكتب التنفيذي لحصر انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التابع للهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ، الدكتور سمير طنطاوي، إلى أهمية قمة المناخ المقبلة في ظل التقلبات المناخية الجامحة التي يشهدها العالم حاليًا.

وأشار طنطاوي -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة- إلى أن قمة المناخ كوب 28 ستكون على قدر كبير من الأهمية؛ نظرًا لأنها ستشهد المراجعة الأولى للإجراءات التي اتخذتها الدول من أجل خفض الانبعاثات الكربونية.

ارتفاع مُطّرد

يقول استشاري التغيرات المناخية بالأمم المتحدة، إن تركيزات الانبعاثات الكربونية في الغلاف الجوي بلغت -حتى الآن- نحو 424 جزءًا في المليون وفقًا لقياسات وكالة ناسا، مؤكدًا أن هذا يمثّل ارتفاعًا مُطّردًا في غازات الاحتباس الحراري بالغلاف الجوي، ما يعني أن درجة الحرارة في تزايد مستمر.

وأضاف الدكتور سمير طنطاوي أن وصول غازات الاحتباس الحراري إلى 460 جزءًا في المليون يعني ارتفاع درجتين في متوسطات درجة حرارة الغلاف الجوي، ولهذا وُضعت اتفاقية باريس للمناخ من أجل الحيلولة دون حدوث ذلك.

وتابع طنطاوي أن قمة المناخ كوب 28 ستشهد مناقشات المراجعة الأولى لتعهدات الدول الخاصة بخفض الانبعاثات الكربونية في جلسات مُكاشفة ستعرض خلالها الدول كافةً خططها التي ستُوضح مدى جدّيتها في السعي لتحقيق أهدافها المناخية والتزامها باستبدال مصادر الطاقة النظيفة بمصادر الطاقة التقليدية.

كما ستكشف مدى تمسّك بعض الدول باستعمال مصادر الوقود الأحفوري، وفي مقدّمتها الفحم الذي يُعدّ أكثر أنواع الطاقة التقليدية تلويثًا للبيئة.

صندوق المخاطر والأضرار

أوضح طنطاوي -خلال تصريحاته إلى منصة الطاقة المتخصصة- أن قمة المناخ كوب 28 ستشهد -كذلك- عرض لنتائج اجتماعات اللجنة المُكلّفة بالنظر في تفعيل وتشغيل صندوق المخاطر والأضرار، الذي تمخضت عنه نتائج قمة المناخ السابقة كوب 27.

ولفت طنطاوي إلى أنه كان من المقرر أن تعقد هذه اللجنة 4 اجتماعات لعرض نتائجها خلال كوب 28، حيث عقدت اجتماعين -حتى الآن- وما يزال أمامها اجتماعين آخرين قبل صياغة التقرير النهائي الذي سيُقدم إلى قمة المناخ المقبلة.

وأشار طنطاوي إلى أن نتائج هذه الاجتماعات ستُناقَش خلال كوب 28 للنظر في الخطوات المستقبلية، إمّا أن تشهد القضية تطورًا وإصدار قرارات خاصة بتفعيل صندوق الخسائر والأضرار وبدء تحديد مصادر التمويل والدول المُستفيدة وآلية الحصول على التمويل وغيره، أو عدم التوصل إلى اتفاق بين الدول.

وتوقّع طنطاوي أن تفشل محادثات كوب 28 في تفعيل صندوق الخسائر والأضرار، وبناءً عليه، يمكن النظر في تمديد مدة عمل هذه اللجنة.

قمة المناخ كوب 28

أكد استشاري التغيرات المناخية بالأمم المتحدة أن الدول الصناعية الكبرى ما يزال لديها بعض التحفظات الخاصة بصندوق الخسائر والأضرار.

وأبرز أن قمة المناخ السابقة كوب 27 قد شهدت رفضًا وتعنتًا من قبل بعض الدول الصناعية التي رأت أن هناك العديد من الصناديق، وليس هناك ضرورة لإنشاء صندوق للخسائر والأضرار.

واقترحت هذه الدول تمويل الخسائر والأضرار من أحد الصناديق الموجودة -حاليًا- مثل صندوق المناخ الأخضر أو صندوق التكيف، وما إلى ذلك.

كما رأت بعض الدول الصناعية أن هناك عددًا من الدول النامية لا تستحق الاستفادة من موارد هذا الصندوق؛ نظرًا لأنها ذات اقتصادات بازغة النمو، في إشارة إلى الصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا والمكسيك وغيرها من الدول النامية ذات الاقتصادات المزدهرة.

كما اقترحت بعض الدول الصناعية ضرورة أن تسهم بعض الدول في موارد الصندوق، وعلى رأسها الدول النفطية، نظرًا لأن المشكلة بالأساس ترجع لاستعمال الوقود الأحفوري من غاز ونفط وفحم، ما يستدعي مشاركة الدول المُصدّرة للمصادر الطاقة التقليدية في تمويل موارد الصندوق؛ لكونها المُتسببة في أزمة التغيرات المناخية.

مناقشات وسجالات حادة

توقّع الدكتور سمير طنطاوي أن تشهد جولات مؤتمر المناخ كوب 28 مناقشات وسجالات حادة.

كما سلّط الضوء على تحفّظ بعض الدول الصناعية على أن يكون رئيس المؤتمر هو رئيس أحد أكبر شركات النفط في العالم الوزير سلطان أحمد الجابر -الرئيس التنفيذي لشركة النفط الحكومية العملاقة (أدنوك).

وأبرز أن الإمارات تحاول أن تثبت لدول العالم أنها دولة تعمل على تنويع مصادر الطاقة في اقتصادها، وتسعى إلى التخلص من الاعتماد على الوقود الأحفوري والتوجه نحو التوسع في الاستفادة من مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

وبذلت الإمارات جهودًا مكثفة في هذا المجال، من خلال إنشاء مدينة مصدر للطاقة المتجددة، والاستثمار في مشروعات عملاقة لإنتاج الهيدروجين، وإنشاء شبكات نقل ذكية، وغيرها من الإجراءات التي تعمل على خفض الانبعاثات.

غياب الإرادة السياسية

عبّر الدكتور سمير طنطاوي عن تفاؤله إزاء نجاح دولة الإمارات الشقيقة في تنظيم قمة المناخ كوب 28، مشيرًا إلى أن العالم أجمع في انتظار مخرجات هذه الدورة من القرارات.

وسلّط طنطاوي الضوء على أهمية هذه القمة، ولا سيما بعد تصريحات أمين عام الأمم المتحدة التي أشار خلالها إلى قرب انتهاء عهد الاحترار وبدء عصر الغليان العالمي.

وقال طنطاوي، إن هذا التصريح كان بمثابة رسالة تحذير مجازية أكد خلالها أمين عام الأمم المتحدة على أهمية اتخاذ تدابير وإجراءات حاسمة وحازمة من أجل الخفض الفوري لغازات الاحتباس الحراري من أجل إنقاذ كوكب الأرض.

إلّا أن طنطاوي قد حذّر من غياب الإرادة السياسية لدى العديد من الدول من أجل إيجاد حل لهذه المشكلة الخطيرة التي تواجه كوكب الأرض بأكمله، مشيرًا إلى أن مشكلة تغير المناخ لا تؤثر في الدول النامية وحدها، بل يمتدّ تأثيرها لتسبّب خسائر للدول الغنية -كذلك-.

وسلّط طنطاوي الضوء على آثار التغيرات المناخية التي ظهرت في حرائق الغابات في هاواي منذ مدة قريبة، وموجات الحر الشديدة، لافتًا إلى أن أوروبا تستعد -حاليًا- لموجة حر جديدة مثل التي شهدتها خلال الشهر الماضي.

وكانت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية قد أعلنت شهر يوليو/تموز الماضي بمثابة أشدّ الشهور حرارة منذ بدء القياس.

كما أثّرت درجة الحرارة المرتفعة في العديد من دول المنطقة مثل القبة الحرارية التي ضربت 7 دول عربية خلال شهر يوليو/تموز، من خلال موجات حر شديدة وجفاف في بعض المناطق وفيضانات في أماكن أخرى وأحداث مناخية جامحة وعدم استقرار مناخي.

وأضاف طنطاوي أن هذه الآثار السلبية للتغيرات المناخية تجعل العالم في انتظار لما ستسفر عنه دورة المحادثات الجديدة خلال قمة المناخ كوب 28 في الإمارات.

تخزين الكهرباء في الطوب.. تقنية جديدة تدعمها أرامكو ومايكروسوفت

دينا قدري

الطاقة

قدّمت شركة النفط السعودية أرامكو وشركة مايكروسوفت دعمهما لتقنية تخزين الكهرباء في قوالب طوب شديدة الحرارة، ضمن إطار السعي لمساعدة الصناعة على خفض انبعاثاتها.

وأعلنت شركة روندو إنرجي (Rondo Energy) الأميركية أنها جمعت 60 مليون دولار في تمويل جديد مخطط لتسريع طرح بطاريات روندو الحرارية في جميع أنحاء العالم.

يستعمل نظام روندو عناصر تسخين كهربائية -الذي تدعمه أرامكو ومايكروسوفت- مثل تلك الموجودة في محمصة الخبز أو الفرن، لتسخين آلاف الأطنان من الطوب حتى درجات حرارة تصل إلى 1500 درجة مئوية، وفق ما جاء في بيان صحفي حصلت منصة الطاقة المتخصصة على نسخة منه.

واجتذبت الشركة مستثمرين من ذوي الوزن الثقيل، بما في ذلك صندوق ابتكار المناخ التابع لشركة مايكروسوفت، وصندوق «واعد فنتشرز» التابع لشركة أرامكو، ومجموعة التعدين الأنجلو-أسترالية متعددة الجنسيات ريو تينتو، وقد انضم الأخيران إلى مجلسها الاستشاري.

وتخطط روندو لتوجيه بطارياتها الحرارية -التي تدوم 50 عامًا- في العمليات الصناعية، مؤكدة أن هذه البطاريات تعمل بوساطة حرارة عالية تستهلك ربع الطاقة العالمية، وتنتج ربع التلوث الكربوني العالمي.

تقنية تخزين الكهرباء في الطوب

أوضحت روندو أن الطوب يحافظ على الحرارة بأقلّ من 1% من فقدان الكهرباء يوميًا، إلّا أن كمية الكهرباء المستعمَلة في صناعة الطوب وأسلاك التسخين قد تقلل من صافي الطاقة المعاد إنتاجها.

عندما تكون هناك حاجة للحرارة، يتدفق الهواء عبر كومة الطوب، ويُسَخّن إلى أكثر من 1000 درجة مئوية، قبل توصيله إلى نقطة النهاية على شكل هواء أو بخار شديد السخونة.

وقالت روندو، إن تقنيتها يمكنها تحويل الطاقة من مصادر طاقة متجددة أرخص، ولكن متقطعة، إلى «حرارة نظيفة ومستمرة تتطلبها الصناعة، وتفتح الباب أمام إزالة الكربون الصناعي بجزء يسيرٍ من تكلفة التقنيات الأخرى».

وأشارت إلى أن نظامها مصمم ليوضع في المرافق الحالية أو تشغيل المباني الجديدة، ويوفر مسارًا سريعًا ومنخفض التكلفة لإزالة الكربون وتقليل تكاليف التشغيل، وفق المعلومات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة، نقلًا عن منصة «أبستريم أونلاين» (Upstream Online).

ويُمكن للطوب أن «يشحن» وينقل الحرارة في آن واحد، وتشمل المزايا الأخرى الطبيعة الوفيرة للمواد الرئيسة وسلامة عدم وجود أجزاء متحركة أو مواد قابلة للاشتعال.

ويوضح الرسم البياني التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- توقعات سعة بطاريات تخزين الكهرباء بحلول عام 2030:

دعم أرامكو لتقنية تخزين الكهرباء

تخزّن بطاريات روندو الحرارية -المدعومة من أرامكو ومايكروسوفت- الكهرباء بنصف تكلفة التقنيات الأخرى، مثل الهيدروجين الأخضر والبطاريات الكيميائية.

وأسست روندو تقنيتها المبتكرة على المواد التي استعملتها الصناعات الثقيلة لأكثر من قرن للتدفئة وتخزين الحرارة: الطوب وأسلاك الحديد.

من خلال بناء بطاريات حرارية بمواد مصنوعة على نطاق واسع لأكثر من قرن، تخلّصت روندو من مخاطر السلامة والمتانة وسلسلة التوريد التي تواجهها تقنيات تخزين الكهرباء الأخرى.

وتأتي هذه التقنية في الوقت الذي يواجه فيه صانعو السياسات وقادة الأعمال ضغط المساهمين لنشر حلول مناخية فعّالة من حيث التكلفة وموثوقة.

لذلك، تُعدّ تقنية روندو أداة مجربة وفعّالة لإزالة الكربون بشكل سريع وعميق عبر الصناعات الأكثر كثافة في استعمال الطاقة وصعوبة إزالة الكربون.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة روندو إنرجي، جون أودونيل، إن المجلس الاستشاري للمستثمر الإستراتيجي سيساعد روندو في التركيز على أيسر وأسرع الطرق لتشغيل عملياتهم عبر طاقة نظيفة منخفضة التكلفة وتشكيل أولوياتها للبحث والتطور المستمر.

وأضاف: «لمواجهة التحدي المناخي الذي نواجهه، نحتاج إلى أدوات لبناء بنية تحتية كبيرة ومنخفضة التكلفة ونظيفة سريعًا.. تُعدّ بطارية روندو الحرارية إحدى تلك الأدوات.. سيساعدنا هذا الاستثمار على زيادة قدرتنا لتلبية طلب العملاء والبدء في البناء على نطاق واسع».

شكراً